مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

أثر صيغة المرابحة والاجارة التمويلية لدى المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة(2011م–2020م)

*محمد أمين أحمد بني سلمان، علي عبد الكريم العبابنه[1]
[1]الاقتصاد والمصارف الإسلامية – عمان– الأردن

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الصيغ التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية الأردنية، وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال عرض نماذج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة، والمتمثلة في بيع المرابحة والبيع الآجل، والتمويل الإيجاري والعوامل المؤثرة فيها، ومدى أثرها في المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي والعوامل المؤثرة فيه، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من المصارف الإسلامية وعددها أربعة من مجتمع البحث، وقد أوضحت نتائج البحث وجود أثر لصيغ تمويل المرابحة والبيع الآجل و التأجير التمويلي لدى المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الاجمالي، و تبين أن صيغ التمويل تسهم في تعزيز الطاقات الانتاجية وتشغيل القوى العاملة، وتمتاز بعض صيغ كالمضاربة والسلم والاستصناع بأنها قابلة للوساطة المالية التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة إلى إيجاد سوق أوراق مالية تلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية، يتم من خلالها تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية في العملية التنموية بشكل أكبر من خلال عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية التي تساهم في مشاريع التنمية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل الايجاري، المرابحة، الناتج المحلي الإجمالي

The impact of the Murabaha and Ijarah financing formula in Islamic banks on economic development: an analytical study for the period (2011-2020)

* Mohammad Amin Ahmad Mohammad Bani Salman and Ali Abdul Karim Mohammad Al-Ababneh[1]
[1]Ministry of Education Lecturer at the Islamic University of Minnesota,
Address: Jordan – Amman

A B S T R A C T

The research aims to identify the financing formulas used by Jordanian Islamic banks, and their impact on the process of economic development, by presenting statistical analysis models for the variables of the independent study, represented by Murabaha sales, deferred sales, and leasing financing, and the factors influencing them and the extent of their impact on the dependent variable, which is the gross domestic product and the factors influencing it. The descriptive and analytical approach was used, and the results of the research showed that there is an impact of the Murabaha financing formulas; the study was applied to a sample of four Islamic banks from the research community.

deferred sales, and financial leasing in Islamic banks on the gross domestic product. It was found that financing formulas contribute to enhancing production capacities and employing the workforce, and some formulas such as Mudaraba, Salam, and Istisna are characterized by being amenable to financial intermediation that contributes to the process of economic development. The study recommended creating a stock market that

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني mambssalman@gmail.com – المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية
22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

adheres to Islamic Sharia controls, through which the role of financial institutions is activated. Islamic influence in the development process further through the issuance and circulation of Islamic sukuks that contribute to economic development projects
Keywords: Islamic banks, Murabaha, financing lease, gross domestic product

المقدمة

تعمل البنوك الإسلامية على تجميع الموارد المالية وتخصيصها وتوزيعها على المشاريع الإنتاجية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لأجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد في الدولة.

تُعزز المصارف الإسلامية الدور الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتجلى ذلك من خلال نظام عملها الذي يستند إلى عدم التعامل بالفائدة في الإقراض والاقتراض. تُلزَم هذه المصارف بتطبيق الشريعة الإسلامية في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة، سواء في مجالات التجارة أو مجالات الصناعة. وبفضل هذا النظام يُشكِّل وجود هامش لمشاركة المتعاملين مع هذه المصارف، في توجيه السياسات المالية واتخاذ القرارات، مما يُعزز من شعورهم بالمسؤولية، والدور الذي يلعبونه في تحقيق الأهداف التنموية. وبناءً على ذلك، تتسبب هذه العوامل في تحفيز البحث حول تأثير المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل تأثير أساليب التمويل المختلفة التي تنتهجها في هذا السياق.

مشكلة الدراسة:

تقوم المصارف الإسلامية بدور حيوي في الاقتصاد، كونها من المؤسسات المالية الرئيسة التي تُسهم في التنمية الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامية، وتُعَدُّ أدوات مهمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية. تُسهم المصارف الإسلامية في تحقيق وتعزيز العملية التنموية عبر مجموعة متنوعة من التمويلات ومن هذه التمويلات صيغة المرابحة والاجارة التمويلية، مما يعزز الاستقرار المالي ويوفر رأس المال اللازم للنمو والتطوير، ويعزز القدرة التنافسية للأردن.

تتمثل مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء والاجارة التمويلية لدى المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم ووظيفة المصارف الإسلامية؟
2. ماهي التنمية الاقتصادية وأهدافها واساليب تمويلها إسلاميا؟
3. ما مدى تأثير صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

1. بيان مفهوم المصارف الإسلامية ووظيفتها واهدافها
2. التعرف على التنمية الاقتصادية وأهدافها وأساليب تمويلها
3. بيان أثر اساليب التمويل لدى المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال مايلي:

1. أهمية الأمر الذي تتناوله الدراسة، هو التعرف على الاطار المفاهيمي لصيغ التمويل الإسلامي، والتعرف على أثر صيغتي المرابحة والاجارة التمويلية لدى المصارف الإسلامية الأردنية، وأثرها في التنمية الاقتصادية.
2. تشكل هذه الدراسة أهمية بالغة للباحثين في مجال المصارف الإسلامية لمحدودية الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وكونها تدرس أثر صيغ التمويل الإسلامية التي تتبعها البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ومن ثم تزويد مكتبة الاقتصاد الإسلامي بدراسة متخصصة في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

أولاً: المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلها والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة من الكتب والمراجع المتخصصة.

ثانياً: المنهج الوصفي والتحليلي: الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة, بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية فيما يخص بيع المرابحة والاجارة التمويلية. وسيتم اللجوء إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) للوصول إلى النتائج المرجوة.

حدود الدراسة الزمنية:

الحد الموضوعي: اشتملت الدراسة على البحث في صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية

الحد المكاني : المملكة الأردنية الهاشمية

الحد الزمني: عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية لسلسلة الدراسة (2011– 2020).

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغ التمويل الإسلامية والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة التأجير التمويلي والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الأردنية.

الدراسات السابقة:

اولا: دراسة البكري (2022) أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية السعودية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية من 2010م–2022م

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم وأنواع التسهيلات الائتمانية وعلاقتها بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبيان صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية وأثرها على النمو الاقتصادي السعودي. ويهدف إلى تحليل تأثير هذه التسهيلات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج التحليل الإحصائي، ومنهج الدراسة: اتبع البحث المنهج الاستقرائي لتعريف التسهيلات الائتمانية والمصارف الإسلامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير التسهيلات على النمو الاقتصادي في السعودية. تم تطبيق التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) على البيانات المالية للمصارف الإسلامية، و من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن البنوك الإسلامية في السعودية تلعب دورًا هامًا في التمويل وتؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي عبر صيغ التمويل الإسلامي. كما أظهرت النتائج أن التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي السعودي.

ثانيا: دراسة (حسن، 2020 م) بعنوان: "أثر النمو الاقتصادي على البطالة– دراسة حالة المملكة العربية السعودية" خلال الفترة: 1980– 2018م، التي اشتملت على تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980– 2018م، والوقوف على الإجراءات الاقتصادية التي تقوم بها السلطات لمعالجة الآثار السالبة لارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا: دراسة البريشي(2011م): " المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" هدفت بالدراسة إلى الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية، وأهم الأدوار التي تقوم بها في مجال التنمية بشقيها الاجتماعية والاقتصادي، وتحاول وضع تقييم موجز للأداء المصرفي لهذه المصارف من خلال الاهداف التي حددتها، كما تبرز بعضا من المعوقات التي

تعترض طريق نموها وتقدمها، وتكون دون تحسين عملها الاداري والميداني، وقد توصلت الدراسة، إلى أن رسالة المصرف الإسلامي تكمن في ايجاد البديل عن البنوك الربوية، حيث أن لها دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما لديها من امكانات تمويلية وبما تستقطبه من قاعدة جماهيرية من العملاء، وقد اوصت الدراسة بعدم التركيز على المرابحة في عمليات البنوك الإسلامية التمويلية وأنشطته الاستثمارية، وتفعيل الأدوات والصيغ الاستثمارية والتمويلية الأخرى.

رابعا: دراسة، شدوح(2012): "مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة مقارنة مع المصارف التقليدية" هدفت الدراسة إلى استكشاف دور كل من المصارف الإسلامية والتقليدية في القطاع المصرفي الأردني، وتحليل مساهمتهما في التنمية الاقتصادية، وامتدت فترة الدراسة عام 1985م إلى عام 2009م، واشتكلت عينة الدراسة على جميع المصارف الإسلامية والتقليدية العاملى في الأردن، وقد قام الباحث باستخدام التحليل المالي والنسب المؤية في معالجة البيانات المالية لعينة الدراسة.

طبيعة المصارف الإسلامية في الأردن ووظائفها

أولا: تعريف المصارف الإسلامية

عرف بأنه " مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء احكام الشريعة الإسلامية باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر" (البلتاجي، 2012: ص3)

أما البنك الإسلامي الأردني فقد عرف الأعمال المصرفية غير الربوية على أنها: كل ما يمكن أن يقوم به البنك من نشاطات على غير أساس الربا (الفائدة) في مجال الخدمات المصرفية أو في نطاق التمويل والإستثمار حسب الأساليب المتفقة مع المباديء الشرعية"(البنك الإسلامي الأردني، 2020: ص10)

ثانيا: وظائف واهيمة المصارف الإسلامية

"إن وظيفة البنك الإسلامي تتعدى كونها بنكا تجاريا يقوم بعملية الائتمان (الاستثمار) وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنكا تنمويا يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة، على دور البنوك الإسلامية في التنمية، وبينت الدور الهام الذي لعبته هذه البنوك في تجميع المدخرات لتمويل التنمي" (لجنة الأساتذة الخبر، 1996: ص56).

وبذلك يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل البنكي المتطور، وفقاً لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، في البنوك الإسلامية، تقوم بنية العمل على دور الوساطة والشراكة، حيث يتم جمع الأموال والمدخرات من العملاء وإعادة توظيفها. يحصل البنك على نصيب من الربح ويتحمل حصة من الخسائر عند وقوعها. وعند مقارنة مجالات توظيف الأموال بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، يُلاحَظ أن الأموال في البنوك التجارية تُوجَّه في الغالب نحو القروض والسلف، وتشكل غالبية أوجه الاستثمار، تليها الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية، وبعدها خصم الأوراق التجارية. أما في البنوك الإسلامية، فيختلف طريق التمويل حيث تُعتَبر عمليات التمويل بالمشاركة، والمضاربة، والمرابحة هي الأساليب المتبعة بدلاً من القروض والسلف. ويُستثمر جزء مهم من الودائع الاستثمارية في تأسيس مشاريع استثمارية. (مقداد وحلس، 2005، ص246).

ثالثا: نشأة المصارف الإسلامية في الاردن:

ظهرت المصارف الإسلامية في الأردن في مرحلة متأخرة بالمقارنة مع البنوك التقليدية التي يعود أقدمها وهو البنك العربي للعام 1930م والأهلي عام 1950م وبنك الأردن عام 1960م، بينما تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كأول مصرف إسلامي في الأردن عام (1978م) بموجب قانون خاص مؤقت رقم (13) لسنة (1978م) حيث صدر فيه قانون خاص مؤقت وفي سنة (1985م) صدر فيه قانون دائم(الطيار، 1988، 274) ، وقد سجل البنك كشركة مساهمة برأس مال قدره أربعة ملايين دينار أردني, وفي سنة (1986م) رفع رأس ماله إلى ستة ملايين دينار أردني إلى أن تم رفع رأس المال عام 2009م إلى مائة مليون دينار(البنك الإسلامي الأردني، 2009: 114)

ثم تأسس البنك العربي الإسلامي عام 1997م وبدأ ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغرّاء في الثاني عشر من شوال من عام 1418 هجري، الموافق التاسع من شباط 1998 ميلادي، تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية، وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989(البنك العربي الإسلامي الدولي)

وبعد ذلك تأسس بنك الأردن دبي الإسلامي وسجل بصفته شركة مساهمة عامة عام 1963م باسم بنك الإنماء الصناعي، والذي تم إلغاؤه بموجب قانون إلغاء بنك الإنماء الصناعي لعام 2008م، وحل محله بنك الأردن دبي الإسلامي حلولاً قانونياً وواقعياً، وباشر بنك الأردن دبي الإسلامي أعماله عام 2010م(بنك الأردن دبي الإسلامي، 2010: ص10)

وفي عام2011م تأسس رابع مصرف إسلامي في الأردن وهو مصرف الراجحي ويعد مصرف الراجحي من أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم والذي بدأ نشاطه منذ عام 1957م(http://www.alrajhibank.com.jo)

أما البنك الإسلامي الأردني فقد عرف الأعمال المصرفية غير الربوية على أنها: كل ما يمكن أن يقوم به البنك من نشاطات على غير أساس الربا (الفائدة) في مجال الخدمات المصرفية أو في نطاق التمويل والإستثمار حسب الأساليب المتفقة مع المباديء الشرعية (البنك الإسلامي الأردني، 2020: ص19)

التنمية الاقتصادية وأهدافها وأساليب تمويلها

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، اضافة إلى احداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"(عجمية،2003: ص76).

وعليه، تعرف التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها أحداث تغيرات هيكلية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تصحيح الهياكل الاقتصادية عن طريق اعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية (عريقات،1992: ص26).

التنمية الاقتصادية تمثل هدفًا متعدد الأوجه والمتنوع لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية. ومع ذلك، تختلف هذه الأهداف بشكل كبير بين الدول المتقدمة والنامية. في الدول المتقدمة، تتمثل هذه الأهداف في السعي نحو تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي متقدم، إضافة إلى تحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة. بينما في الدول النامية، تتمثل أهداف التنمية في الخروج من دائرة التخلف وتحقيق النمو الذاتي في المستقبل.

تتلخص الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية في سعيها إلى تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع بشكل عادل ومتوازن، من خلال زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي، بالإضافة إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل. وتتفاوت الأهداف الفرعية للتنمية الاقتصادية من مجتمع لآخر بناءً على ظروفه المحلية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويتغير هدف التنمية الاقتصادية مع كل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع، وتتنوع هذه الأهداف وفقًا لظروف البلدان المختلفة.

1. زيادة الدخل القومي الفعلي تمثل أحد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تعاني معظم هذه الدول من التحديات المرتبطة بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة. يُشير مصطلح "الدخل القومي" إلى إجمالي الناتج المحلي للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. تعتبر زيادة الدخل القومي فعلية إذا كانت الزيادة ناتجة عن تغييرات هيكلية عميقة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. بوضوح، يمثل الزيادة في الدخل القومي الفعلي العامل المحوري في رفع متوسط الدخل الفعلي للفرد.

2. رفع مستوى المعيشة يعتبر هدفاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، ولا شك في وجود صلة وثيقة وعلاقة متبادلة بين زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة في المجتمع. عندما يتم تحقيق زيادة في الدخل القومي، ينعكس ذلك غالباً في تحسين جودة

المعيشة للأفراد في المجتمع، ينعكس ذلك عادة في زيادة متوسط دخل الفرد، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. ومع ذلك، لا تقتصر التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل القومي فقط، بل تعتبر وسيلة لتحسين معيشة الأفراد بشكل شامل، وذلك من خلال توفير الفرص والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان.

3. تقليل الفجوات في توزيع الدخل والثروات يعد هدفاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية. يأتي ذلك نظراً للتحديات التي تواجه الدول النامية ذات الدخل المنخفض ومتوسط الفرد يعانون عادة من انحرافات في توزيع الثروات والدخل. ومن المنطقي توقع آثارًا سلبية لهذا التفاوت على المجتمع، مثل عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية وتفاقم الفجوات بين طبقات المجتمع، مما يزيد من احتمالات تفشي الكراهية والنزعة العدائية. وهذا بدوره يؤدي إلى هدر لموارد التنمية الاقتصادية. في الواقع، زيادة القدرات الإنتاجية في المجتمع – والتي تتحقق من خلال التنمية الاقتصادية – تسهم في إعادة توزيع الثروات والدخل بشكل أكثر عدالة، بدلاً من أن تتراكم في أيدي فئة معينة. فتوزيع هذه الثروات يعتمد بشكل أساسي على دخل الفرد، الذي يعتمد بدوره على دخل الدولة ككل، وهو يتم من خلال التدفقات النقدية والدخل الوطني العام.

ثالثا: مصادر تمويل التنمية من منظور إسلامي

1. الادخار المحلي.

يعرف" بأنه الاقتطاع الموجه لجزء من الدخل بغية الانتفاع به وقت الحاجة، شريطة أن يأخذ ذلك الجزء المقتطع إلى مجالات الاستثمار المشروعة بشكل مباشر أو غير مباشر"، وقد ثبتت مشروعية الاخار في كثير من نصوص القرآن الكريم (الشافعي، 1982: ص135) قوله تعالى (وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ)(سورة آل عمران،آية 49).

2. القروض الخارجية

يعرف القرض الخارجي "بأنه اتفاق بين الحكومة ومصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام الحكومة برد المبالغ المستحقة بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها خلال فترة فترة زمنية متفق عليها"(رجب، 1995: ص105).

3. الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي يُعرَّف بأنه عملية تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمار في مشروع محدد داخل حدود دولة معينة. يُسهم المستثمر الأجنبي بموارد مالية وتكنولوجية وخبرات فنية إلى الدولة المضيفة للاستثمار. (ابو قحف، 2001: ص366) تتنوع أشكال الاستثمار الأجنبي، حيث يمكن أن يكون المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو يكون استثماراً مشتركاً بين طرف محلي وطرف أجنبي، أو قد يشمل استثمارًا في المناطق الحرة التي تخضع لقوانين خاصة تشجع على الاستثمار. (قادري، 2004: ص35).

4. حصيبة الصادرات

تمثل حصيلة الصادرات مصدرًا رئيسيًا للموارد المالية لأي بلد، حيث تعزز رفع الدخل القومي وتزيد من الإنفاق العام، مما يحفز الطلب على السلع والخدمات ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم، مما يسهم في انتعاش الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، تشكل هذه المصادر تحديًا أساسيًا في الدول النامية، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: (الحسيني، 1999: ص55).

أ. تراجعت قيمة الصادرات السلعية نتيجة عدة عوامل، منها: ضعف زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة القيود والإجراءات الحمائية التي تفرضها الدول الأخرى، التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يؤثر على الطلب العالمي، ارتفاع أسعار السلع المصنعة نتيجة لتكاليف الإنتاج المتزايدة أو زيادة الطلب العالمي عليها.

ب. تعاني الصادرات غير المنظورة من الضعف، وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تظهر ضعفاً واضحاً مقارنة بالخدمات المقدمة.

5. المساعدات الخارجية

إن هذا النوع من أنواع التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الهيئات المالية الدولية أو الاقليمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تكون على شكل إعانات. أما الدول المانحة

تقدم المساعدات إلى الدول النامية لدوافع اقتصادية أو إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض، لكن هذه المؤسسات بدأت تتناقص لعدة أسباب منها وجود أزمات اقتصادية مستديمة وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة لأسباب سياسية (الحسيني،1999: ص57)

دور صيغ التمويل الإسلامية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية

تعد صيغ التمويل الإسلامية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية من أهم أساليب التمويل التي تؤثر ايجاباً في مجالات التنمية الاقتصادية بمختلف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وغيرها، وسيتم تناول هذه الصيغ ودورها في تفعيل عملة التنمية على النحو التالي.

اولا: المرابحة للآمر بالشراء:

تعد صيغة المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي "بيع البنك إلى عميله (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها وتمثل هذه الزيادة ربح المرابحة لدى المصرف الإسلامي، وتسمى بالمرابحة المصرفية، ويكون محل العقد في تمويل المرابحة سلعاً ملموسة، ولا يصح بيع المرابحة بالنسبة للخدمات والتحويلات النقدية"(الخضيري، 1990: ص124).

ويرى الباحثان أن هذه صيغة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية حيث تستخدمها المصارف الإسلامية لتلبية حاجات الأفراد من السلع المختلفة، وتقوم بإتاحة تسهيلات كبيرة لعملائها من التجار والصناع وأصحاب المهن المختلفة وذلك من خلال توفير احتياجاتهم من الأصول الرأسمالية واحتياجات التجار من البضائع المختلفة من خلال تمويل رأْس المال العامل للمشروعات المختلفة سواءً أكان ذلك محلياً أو خارجياً عن طريق تمويل المرابحة للآمر بالشراء بواسطة الاعتمادات المستندية.

ثانيا: صيغة تمويل المضاربة: تعتبر المضاربة أحد الصيغ التمويلية التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بها في عملية توظيف الأموال لديها وتعد نوعاً من أنواع التمويل الذي تقدمها بحيث يكون تقديم المال حالاً لطرف آخر يكون من قبله العمل. تطورت طبيعة المضاربة في المصارف الإسلامية لتشمل ثلاثة أطراف رئيسة: أصحاب المال، والمصرف، والمستثمرين. هذه العلاقة الثلاثية تتميز بطابع مشاركة بدلاً من الطابع الديني والمديوني السائد في النظام المالي التقليدي. كما تغيرت طبيعة الأطراف المشاركة، حيث انتقلت من الأفراد الطبيعيين إلى الكيانات المعنوية، خاصة المضاربين الذين يمثلون إما المصرف نفسه أو الشركات التي تحتاج إلى تمويل من المصرف الإسلامي. تقوم المصارف الإسلامية بتمويل المشاريع على أساس المضاربة، حيث تكون البنوك هي رب المال، والمتعهد أو الملتزم يُعرف بالمضارب، وهو الشخص الذي يقوم بإدارة المشروع والعمل فيه. (المالقي، 2000: ص331)

ثالثا: الإجارة المنتهية بالتمليك:

هي صيغة عقدية تتضمن نقل ملكية الممتلكات المستأجرة إلى المستأجر بعد نهاية فترة الإيجار ، وتسمى إجارة منتهية بخيار الشراء، وتقوم على تمويل العميل الأصل بالإيجار بناء على قيمة إيجارية متفق عليها، ويميز هذا التأجير عن التأجير التشغيلي أن المصرف يسمح للمستأجر بشراء الأصل في نهاية العقد بسعر متفق عليه مسبقًا معه، وتؤول ملكية هذا الأصل للعميل إذا قام بدفع جميع الأقساط الإيجارية بمواعيد استحقاقها بحسب ما هو متفق عليه من قيمة إيجارية بين العميل والمصرف، إما هبة أو بيعًا رمزيًا." (البنك الإسلامي الأردني، 2020: ص11)

رابعا: صيغة عقد السلم:

يُعرف بأنه: العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث وبصيغة بيع السلم كذلك وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة (شاهين، 2007: ص618)

خامسا: عقد الاستصناع:

يقوم المصرف بهذه الطريقة بتوقيع عقدين يكون العقد الأول عقد مرابحة مع المتعامل طالب الآلة، والعقد الثاني عقد استصناع مع الصانع الذي سيصنع الآلة، ويمكن للمصرف الإسلامي تطبيق الاستصناع مع عقود أخرى كالمشاركة والمضاربة. ومثال ذلك الاتفاق مع مصنع على تصنيع كميات محددة من المنتجات بعقد استصناع مستقل، ثم قيام المصرف بتوقيع عقد مشاركة أو مضاربة مع شركة لتسويق هذه المنتجات وبيعه (دنيا، 1990، ص43) .

عندما يقوم البنك الإسلامي بتوظيف أمواله وموارده المالية، يستخدم غالباً صيغة الاستصناع في مختلف المجالات والأنشطة التي تخدم الأفراد والشركات، مثل أعمال المقاولات والتشطيبات للعقارات السكنية والتجارية والصناعية، وغيرها الكثير. وبذلك، يسهم البنك في دعم عمليات إنتاجية حقيقية تعود بالفوائد على المجتمع بأكمله. يتميز هذا النهج بالاستثمار في مشاريع تسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما يختلف عن البنوك الربوية التي تقتصر دورها على تقديم الأموال مقابل الحصول على فوائد، دون مراعاة مدى فعالية تلك الاستثمارات في تحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع (الربابعة، وكيوان، 2018: ص189).

سادسا: تمويل المشاركة:" يعبر عن عملية حيث يقدم البنك جزءاً من التمويل اللازم لتنفيذ صفقة أو مشروع أو برنامج. يتعاون البنك مع شريك آخر، الذي يكون طالب التمويل، لتقديم الجزء المتبقي من التمويل، بالإضافة إلى القيام بإدارة وإشراف العملية. يتضمن دور الشريك تقديم مساهمة في المال، بالإضافة إلى تقديم مساهمة في العمل والخبرة والإدارة." (الغريب، 1996: ص157).

تقدم المصارف الإسلامية ما يُعرف بالمشاركة المتناقصة كخيار تمويلي مبتكر يهدف إلى دعم الحرفيين، والمهنيين، والمزارعين في امتلاك الأدوات والمعدات وورش الحدادة والنجارة، وكذلك للسواقين في امتلاك سيارات الأجرة وغيرها من المشاريع. يقوم المصرف بتقديم حصته المؤثرة من رأس المال اللازم للمشروع، ثم يتحول المشروع إلى ملكية العميل بعد أن يقوم بسداد المصرف لحصته من الربح الصافي (حمود، 1979: ص472)

يرى الباحثان بأن صيغ التمويل الإسلامية تلعب دورًا هامًا في تعزيز القدرات الإنتاجية وتعزيز توظيف العمالة، حيث تتميز ببعض الصيغ مثل المضاربة والسلم والاستصناع بقابلية للوساطة المالية التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. ينبع الحاجة للوساطة المالية من وجود فئات تمتلك فائضًا ماليًا تسعى لتنميته لكنها غير قادرة على تحقيق ذلك بمفردها، بينما تمتاز فئات العجز المالي بالمهارات والمعرفة والخبرة الاقتصادية ولكنها تحتاج إلى التمويل. وهنا يأتي دور البنوك الإسلامية كوسيط مالي بين هذه الفئات، محققة تقاربًا بينهما لتحقيق أهدافهم بمقابل ربح متفق عليه مسبقًا.

بناء على ماسبق، يتضح للباحثين أن صيغ التمويل الإسلامية تمتاز بما يلي:

1. صيغ التمويل الإسلامية تتميز بتوجهها المباشر نحو الاستثمارات الحقيقية التي تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.
2. توفر التنوع في أساليب التمويل الإسلامي خيارات متنوعة للمستثمرين للاستفادة من مختلف الفرص الاستثمارية.
3. بعض صيغ التمويل الإسلامية تعتمد على مشاركة الممولين في الربح والخسارة، مما يحثهم على إجراء تقييم دقيق وشامل لمشروعاتهم، ويؤدي ذلك إلى دعم المشاريع الإنتاجية الناجحة.
4. تساهم المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حيوية لزيادة متوسط دخل الفرد.
5. صيغ المضاربة في التمويل الإسلامي تعزز العملية التنموية بالربط بين الموارد المالية والبشرية، وتساهم في تحقيق توزيع عادل للثروة.
6. تطبيق صيغ المشاركة في البنوك الإسلامية يعزز فرص التوظيف لمختلف الموارد التمويلية، مما يسهم في تعزيز الدخل الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة ونتائج التحليل الاحصائي

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية الأردنية، وتم في هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المالية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف الاسلامية والتقليدية العاملة في الأردن. أما عينة الدراسة فتمثلت في المصارف الإسلامية الأردنية وهي: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي).

ثانيا: متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة، وتشمل:

الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة، وتشمل:

المرابحة والبيع الآجل، التأجير التمويلي

ثالثًا: النموذج الرياضي (معادلة الانحدار).

استخدمت الدراسة استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) لقياس أثر المتغيرات المستقلة (المرابحة والبيع الآجل، التأجير التمويلي) في الناتج المحلي الاجمالي لدى البنوك الإسلامية الأردنية للفترة الزمنية (2011–2020) .

$$MS = a + b1BF + b2CR + b3D + b4ED + e$$

والجدول ر قم (1) يوضح المتغيرات المستقلة والتابعة:

جدول رقم (1) المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات المستقلة
تمويل المرابحة والبيع الآجل
التأجير التمويلي
المتغيرات التابعة
الناتج المحلي الإجمالي

نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

يعرض هذا الجزء من التحليل الاحصائي الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، باعتماد البيانات المالية السنوية الخاصة بالمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2011 – 2020).

أولاً: تقدير نماذج الدراسة

لتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدامه في التحليل تم استخدام اختبار (Hausman)، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (2)

نتائج تطبيق اختبار (Hausman)

الأنموذج الأكثر دقة	ig	h2	الفرضية
نموذج الآثار العشوائية	.11	.48	H01
			H02
نموذج الآثار الثابتة	.00	.34	H01
			H02

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر دقة في تقدير النموذج الخاص بالفرضيات الأولى والثانية، في حين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأقل دقة في تقدير النموذج الخاص بالفرضيات الأولى والثانية.

ثانياً: اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Milticollineariy Tests):

تشير هذه الظاهرة إلى وجود علاقة خطية قوية بين متغيرات معينة، حيث يؤدي هذا الارتباط إلى زيادة قيمة معامل التحديد R2 عن قيمته الفعلية. تم حساب معامل الارتباط الخطي ومعامل تضخم التباين لكل متغير، وتم اختبار هذه القيم.:

جدول (3)

تم احتساب معامل الارتباط الخطي وقيمة معامل تضخم التباين لكل متغير

معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	المتغير
1.414	0.707	تمويل المرابحة والبيع الآجل.
1.394	0.717	التأجير التمويلي.

يتضح من النتائج في الجدول (3) أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات إذ جاءت قيم معامل تضخم التباين ملائمة من حيث أنها أقل من (5) وكذلك قيم التباين المسموح به التي حققت معيار القبول وهو أن تكون قيمتها أكبر من (0.1).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية.

الفرضية الثانية: تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).بين صيغة التأجير التمويلي و الناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر كل من (صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل، صيغة التأجير التمويلي) على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المالية (2011–2020)،

وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (4)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر كل من (صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل، صيغة التأجير التمويلي) على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المالية (2011–2020)

المتغير التابع	Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T	الدلالة الإحصائية لقيمة (T)
الناتج المحلي الإجمالي	صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل	9.62	2.37	4.07	0.01
	صيغة التأجير التمويلي	12.32	3.35	3.62	0.03
معامل التحديد R^2	0.201				
Adjusted R–	0.196				
قيمة F المحسوبة	10.071				
الدلالة الإحصائية لقيمة	0.001				

تشير نتائج الجدول (4) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.201) وهذه القيمة تدل على أن صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل وصيغة التأجير التمويلي مجتمعة تساهم بما نسبته (20.1%) من التغيير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي، كما أظهرت النتائج أن قيمة (F) بلغت (10.071) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبناء على ذلك فقد تبين أن هناك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل وصيغة التأجير التمويلي على الناتج المحلي الاجمالي، كما أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) ما يلي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية؛ إذ بلغت قيم (B، T) (9.62، 4.07) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الأولى والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة التأجير التمويلي والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية؛ إذ بلغت قيم (B، T) (12.32، 3.62) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي، تم قبول الفرضية الثانية التي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة التأجير التمويلي والناتج المجلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الاردنية

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة التأجير التمويلي والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الأردنية، وهي نتيجة متوافقة مع دراسة البكري بوجود علاقة بين التسهيلات الائتمانية ومنها الاجارة التمويلية والناتج المحلي الاجمالي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صيغة تمويل المرابحة والبيع الآجل والناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الإسلامية الأردنية، وهي متوافقة مع دراسة شدوح بوجود علاقة مابين التمويلات الإسلامية التي تمنحها المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

3. تبين أن صيغ التمويل الإسلامية تسهم في تعزيز الطاقات الانتاجية وتشغيل القوى العاملة، وتمتاز بعض صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة والسلم والاستصناع بأنها قابلة للوساطة المالية التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

4. اعتماد التمويل المصرفي الإسلامي في توظيف الموارد المالية على إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال صيغتي المضاربة والمشاركة.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة إيجاد سوق أوراق مالية تلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية، يتم من خلالها تفعيل دور المصارف الإسلامية في العملية التنموية بشكل أكبر من خلال عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية التي تساهم في مشاريع التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات عن طريق صكوك المضاربة وصكوك المشاركة وصكوك المرابحة بدلًا من الأدوات المالية التقليدية.

قائمة المراجع

1. البلتاجي، محمد ابراهيم ،2012م. نموذج لقياس مخاطرالمصارف الإسلامية بغرض الحد منها. التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية
2. البنك الإسلامي الأردني .2009م. التقرير السنوي.
3. البنك الإسلامي الأردني .2020م. عقد التأسيس والنظام الأساسي.
4. البنك العربي الإسلامي الدولي. الموقع الالكتروني، http://www.iiabank.com.jo.
5. الحسيني، عرفان تقي .1999م. التمويل الدولي. دار مجدلاوي للنشر.
6. حمود، سامي حسن .1979م. تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية. مكتبة دار الاتحاد العربي.
7. الخضيري، محسن أحمد محمود.1990م. المصارف الإسلامية. دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر
8. دنيا، شوقي أحمد.1990م. الجعالة والاستصناع "تحليل فقهي". البنك الإسلامي للتنمية
9. الربابعة، عدنان يوسف، كيوان، تسنيم .2018م. توليد النقود في المصارف الاسلامية دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية. مجلة الجامعة الأردنية، 45 (2)، 178-196
10. رجب، محمد معين .1990م. المالية العامة(2). جمعية الاقتصاديين الفلسطن
11. شاهين، علي عبد الله أحمد .2007م. العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة فكرية تحليلية). مجلة الجامعة الإسلامية، 15(2)
12. عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، نجا، علي عبد الوهاب .2003م. التنمية الاقتصادية. مطبعة البحيرة
13. عريقات، حربي محمد موسى .1992م. مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي. دار الفكر للنشر.
14. الغريب، ناصر،1996. أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل. دار أبو دلو للطباعة والنشر.
15. قادري، عبد العزيز (2004). *الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي*. دار هومة للنشر
16. لجنة الأساتذه الخبراء .1996م. *تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية*. موسوعة تقويم الأداء للمصارف الإسلامية.
17. المالقي، عائشة الشرقاوي .2000م. البنوك الإسلامية. المركز الثقافي.
18. مصرف الراجحي، الموقع الالكتروني، http://www.alrajhibank.com.jo.
19. مقداد، محمد ابراهيم، وحلس، سالم عبد الله .2004م. *دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية*. مجلة الجامعة الإسلامية، 13(1)، ص ص239-291